

Distr.: General
11 January 2005

مجلس الأمن



Original: Arabic

رسالة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة

أتشرف بإبلاغكم بأن حكومة لبنان تطلب إلى مجلس الأمن تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في جنوب لبنان التي تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ لمدة ستة أشهر إضافية وذلك وفقا لأحكام قراري مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) المؤرخين ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨. وتعتبر الحكومة اللبنانية أن استمرار عمل القوة الدولية في جنوب لبنان يظل ضروريا من أجل إنجاز المهام التي أوكلت إليها بموجب قراري مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) وخاصة مهمة "إعادة السلم والأمن الدوليين" إلى المنطقة، وهو ما يتفق ما تشيرون إليه في تقاريركم الدورية إلى مجلس الأمن وما صرح به قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الآن بلليغريني يوم ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

إن إمعان إسرائيل في خروقاتها اليومية الخطيرة للخط الأزرق برا وبحرا وجوا، يشكل اعتداء مستمرا على سيادة لبنان وأمنه وسلامته، وانتهاكا صارخا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨). وقد وصفتم عن حق هذه الانتهاكات بأنها "استفزازية وغير مبررة" في الفقرة ٣١ من تقريركم الأخير حول قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المرفوع إلى مجلس الأمن بالوثيقة S/2004/572 المؤرخة ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٤. وكان قرار المجلس الأخير ١٥٥٣ (٢٠٠٤) حول قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان قد ركز على هذه الانتهاكات وميزها في فقرته العاملة السابعة ووصفها بأنها "متواصلة"، وتشكل بالتالي عملا تصعيديا للتوتر في المنطقة.

وبهذه المناسبة يذكر لبنان بأن الأمم المتحدة لم تؤكد عام ٢٠٠٠ انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي اللبنانية حتى الحدود المعترف بها دوليا وفقا لمندرجات القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، بل لغاية "خط انسحاب عملي" يعرف "بالخط الأزرق" احترامه لبنان لغاية اليوم، بالرغم من تسجيل تحفظه عليه، وما يزال، لا سيما بالنسبة لثلاث نقاط من هذا الخط

لا تتطابق مع الحدود المعترف بها دولياً. ويستمر لبنان في تأكيد حقه المشروع بها ويطالب باستعادتها.

ويحرص لبنان على حفظ الأمن والهدوء على طول الخط الأزرق ويعمل على إشاعة الاستقرار والتنمية في المناطق المحررة. وفي هذا الإطار نظمت الحكومة اللبنانية انتخابات بلدية في منتصف عام ٢٠٠٤ شملت منطقة الجنوب والقرى التي كانت محتلة فيه. وقد أشرتم في تقريركم الأخير حول قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المرفوع إلى مجلس الأمن بالوثيقة S/2004/572 إلى أن الجميع شارك بنجاح في تلك الانتخابات وأقروا بالممارسة الحرة لتلك العملية الديمقراطية التي أكدت على ممارسة الحكومة اللبنانية لسلطتها. كما أن الإحاطات الشهرية المرفوعة إلى مجلس الأمن حول الشرق الأوسط من قبل الأمين العام المساعد للشؤون السياسية كيران برنדרغاست قد أشادت أكثر من مرة بالإجراءات التي تتخذها الحكومة اللبنانية لضبط الأوضاع على طول الخط الأزرق.

وفي هذا السياق، يشدد لبنان على أن الحفاظ على ولاية قوة الأمم المتحدة على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨)، وعلى تمديدها الحالي هو تأكيد على التزام المجتمع الدولي بإزاء إعادة سيادة لبنان على كامل أراضيه، وعلى الدعم القوي الذي يبديه مجلس الأمن في قراراته المتتالية ذات الصلة لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً، والتي كان آخرها القرار ١٥٥٣ (٢٠٠٤). وتبرز أهمية هذا الدعم للبنان في ظل الأوضاع الإقليمية السائدة في الشرق الأوسط التي لا يمكن فصلها بأي حال عن الأوضاع القائمة في جنوب لبنان.

ولني أغتنم هذه الفرصة لأثني باسم الحكومة اللبنانية على الجهود التي تبذلها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان قيادة وأفراداً، وعلى ما تقدمه البلدان المساهمة في هذه القوة من جهود وتضحيات تنفيذاً للمهمة الموكولة إليها.

ويقدر لبنان حق التقدير المساهمة المستمرة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في عمليات إزالة الألغام ودعم جهود التنمية.

كما ويقدر المساعي التي تقوم بها الدول المانحة في هذا المجال. ويطالب لبنان مجلس الأمن بالضغط على إسرائيل لتقدم ما تبقى من الخرائط والوثائق المبينة لمواقع الألغام التي خلفتها في الأراضي اللبنانية والتي تبين للأمم المتحدة وجود المزيد منها. ولا تزال هذه الألغام تتسبب في موت وإصابة المدنيين، وتحد من حرية نشاطهم وتحركهم كما تعيق حرية تنقل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقيامها بولايتها في منطقة عملياتها وتشكل خطراً على حياة الأفراد العاملين فيها وأولئك العاملين في مجال إزالة هذه الألغام. كما يدعو لبنان مجلس

الأمن للعمل على تأمين الإفراج عن سائر المحتجزين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية بصورة غير قانونية ومنذ سنوات عديدة في تحد سافر لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الإضافيين الملحقين بها.

ويهم لبنان تجديد التزامه بعملية السلام في الشرق الأوسط الهادفة إلى تحقيق سلام شامل وعادل في المنطقة استناداً لقرارات الشرعية الدولية وإلى مرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام ولمبادرة السلام العربية المتكاملة العناصر التي أقرت في قمة بيروت في ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ ووافق عليها مجلس الأمن الدولي.

وتعرب حكومة لبنان لسعادتكم عن تقديرها للجهود الدؤوبة التي تبذلونها في تدعيم دور قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الجنوب اللبناني.

وأرجو تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سامي قرنفل

المندوب الدائم